بين قمع اليسار واحتواء اليمين

وثيقتان تلخصان حالة الصراع في مصر: فلاحو كمشيش مقابل الرجعية الجديدة

انقضى عام على انقلاب السادات الذي اتخذ عددا من الوصوفات والتسميات كان أخرها « ثورة التصحيح » و « الجمهورية الثانية » . ومن الطريف ان موضوع التسميات قد اتخذ حيزا كبيرا في الصحافة المصرية طوال الاسبوعين الماضيين !..

لكن الحقائق الجديدة الاعمق من هذا الجدل الشكلي تؤكد ان هذا العام الذي انقضى قد شهد من الاضطرابات والتطورات الداخلية ما لم تشهده مصر منذ عام ١٩٥٢ .. غير ان ما يجب التنبه له في هذا المجال ، ان مجيء السادات الى الحكم ليس هو السبب الذي استدعى تلك الاضطرابات والتطورات ، الا بالقدر الذي كان فيه ذلك المجيء تعبيرا عن وصول النظام في مساره الطويل الى مرحلة جديدة، مرحلة حل الازدواجية التي هي السمات الرئيسية لديكتاتورية البرجوازية الصغيرة بجناحها العسكري .

ازدواجية ، لان لهذه الديكتاتورية وجهان : وجه وطني تقدمي يتمثل باسقاط تحالف الاقطاع والبرجوازية الرجعية ، وانجاز بعض الخطوات التقدمية الاصلاحية (كالاصلاح الزراعي والتأميم والسد بالتصنيع الى كالاممام بمساعدة المعسكر الاشتراكي) .. ووجه رجعي يتمثل بخوف هذه الديكتاتورية الدائم من البديل التاريخي عنها الذي هو الحركة الشعبية الثورية التي تنظم نضالات الطبقة العاملة وتحالفاتها الوطنية التقدمية .. وبالتالي بممارسة كل اشكال القمع التي تعرقل نهوض هذا البديل ..

وبمرور الزمن تستنفد هذه الديكتاتورية طاقتها الوطنية والتقدمية بعجزها عن السير قدما للانتقال بهذه الخطى الاصلاحية الى مرحلة اعلى وترهل القطاعات البروقراطية داخل النظام بشكل يستهلك فيه ثمرات التنمية ، ويزداد نزوع تلك القطاعات ، بادخارها بعض الرأسمال، للاستثمار الفردي الرأسمالي ، ولاقامة علاقات جديدة مع البرجوازية القديمة .

وفي مقابل ذلك تكون الطبقة العاملة قد ازدادت عددا وكثافة وتمركزا ، الامر الذي يزيد من مؤهلات ولادة البديل التاريخي عن ديكتاتورية البرجوازية الصغيرة ، فيزيد بالتالي من خوف تلك الديكتاتورية وميلها لممارسة العنف في وجه ذلك البديل ، والسقوط شيئا فشيئا في احضان اليمين .

وضمن هذه العملية يتغير ميزان القوى المزدوجة داخل هذه الديكتاتورية لصالح الوجه الرجعي الذي يسارع الى حل هذه الازدواجية واعماد قوى الوجه الوطني التقدمي في النظام التي تكون نتيجة نشيتها الطبقية وممارساتها الديكتاتورية السابقة ، عاجزة عن الاستنجاد بالجماهير وتعبئتها وتنظيمها لتعديل ميزان القوى من جديد وحل الازدواجية بالاتجاه الاخر . وعلى هذا الاساس ، فان انقلاب السادات لم يكن نتيجة الخلافات حول من يرث سلطة الرئيس الراحل جمال عبدالناصر ، الا بالقدر الذي كانت فيه عملية الوراثة هذه معبرة عن حل ازدواجية السلطة في ديكتاتورية البرجوازية الصغيرة القائمة في مصر ..

وبالفعل شهد العام الماضي زغالب الجناح الرجعي من تلك الديكتاتورية في السيطرة الكاملة على جهاز الدولة (وزارة عزيز صدقي الممثلة للتكنوقراط البروقراطي ذي الصلات المتعاقدة بالبرجوازية التقليدية مصريا وعربيا ودوليا وامانة سيد مرعي للاتحاد الاشتراكي الممثلة للبرجوازية الريفية ذات الطموح في كبت تطور القوى الفلاحية في الريف ، وفي ترسيخ مرحلة الانتاج الفردي في عملية الاصلاح الزراعي والسيطرة طليها وتطوير استثمارها لها) .

وكان طبيعيا ان اتجاها من هذا النوع سيواجه بتيارين فاغلين عليه : الاول هو المعارضة من قبل الجماهير الشعبية (العمال والفلاحون والقطاعات الوطنية المعارضة من البرجوازية الصغيرة) وهذا ما عبر عن نفسه خلال العام الماضي بانتفاضات العمال والطلاب والفلاحين. اما الثاني فهو محاولات التأييد والاحتواء من قبل اليمين الجديد والتقليدي والذي عبر عن نفسه خلال العام الماضي بأكثر من مظهر وشكل ..

وفي هذا الصدد من « الهدف » سنقدم نموذجين معبران تعبيرا دقيقا عن ضغوط هذين التيارين ، وهما وثيقتان صادرتان الاولى بيان للفلاحين كمشيش بشكل اضافة ذات دلالة لانتفاضات العمال والطلاب ، وبكشف جانبا اخر من جوانب رجعية النظام القائم .. اما الثانية فهي رسالة من قبل بعض شخصيات اليمين المصري الجديد والتقليدي موجهة الى السادات بتلخص فيها بشكل ذكي تكتيك اليمين المصري حاليا التعب على قطبين رئيسيين الاولى هي ضرب العلاقات مع المعسكر الاشتراكي ، والثانية فصل مصر عن النضال العربي ..

بيان حول ذكرى شهيد الفلاحين صلاح حسين بكمشيش

يقول البيان :

« ايها الجماهير المصرية الشريفة :

استمرارا لسياسة القمع التي تتبعها اجهزة الامن-تجاه كل التحركات الشعبية الثورية التي تطالب بحل القضية الوطنية حلا ثوريا قائما على عدم التنازل او المساومة مع العدو والتي تطالب بتحقيق عدالة اجتماعية حقيقية وتحالف وطني حقيقي غير قائم على الانفراد بالسلطة .

استمرارا لهذه السياسة التي كان من مظاهرها قمع الحركة الطلابية الشريفة بقيادة اللجنة الوطنية العليا .. وكذلك قمع هبات العمال المتفرقة في حلوان وشبرا الخيمة وغيرها لمجرد مطالبتهم بحقوقهم الاقتصادية والسياسية المشروعة وتقديمهم للمحاكمة .

استمرارا لهذه السياسة البوليسية قامت قوات الامن المركزي بضرب حصار على قرية كمشيش واحتلالها وقطعت جميع الطرق المؤدية اليها واقيمت المتاريس امام الوفود التي كانت قادمة لتشارك في الاحتفال بالذكرى السادسة لاستشهاد صلاح حسين والمتمثلة بجامعات مصر ومصانعها وحقولها والممثلة كذلك للثورة الفلسطينية ولكافة الشرفاء من ابناء شعبنا ، كما قام رجال مباحث امن الدولة بالقاء القبض على جموع الفلاحين التي توجهت لاحياء ذكرى الشهيد وتحولت قريتنا الى ما يشبه ميدان قتال حيث رابطت عربات الامن المركزي المزودة بالرشاشات واخذت تطوف القرية وقوات مهولة اخرى منتشرة في مزارع القرية لتمنع اي محاولة للدخول اليها برغم ذلك فلقد تمكن بعض الافراد من التسلل الى داخل القرية ولقد شاهدوا باغلبيتهم كل مظاهر الارهاب تجاه القرية المسالة .

ايها الاخوة ،

لقد وصل الامر الى حد ان يمنع الشعب من الاحتفال بذكرى شهدائه بواسطة قرارات وزارية بعد ان ابلغ الفلاحون بامر صادر عن السيد وزير الداخلية في ١٩٧٢/٤/١٧ يقضي بمنع اقامة ذكرى الشهيد صلاح حسين وتلاوة القرآن الكريم او حتى زيارة قبره .

لقد تعرضت قريتنا في ١٤ يونيو ١٩٧١ لحملة ارهابية مماثلة اسفرت عن صدور قرار السيد وزير الداخلية بابعاد عشرين رجلا وسيدة من ابناء القرية تحت دعوى انهم مشبوهون للشغب بالقرية !! فتحت اي دعوى انخذت كل اجراءات الارهاب الجديدة ضدنا اليوم رغم عدم وجود اي من هؤلاء المبعدين بالمحافظة كلها !! واي معنى للحرية والديمقراطية تحمله هذه الاجراءات؟ واين هو الدستور واين قوانين الحريات ؟ اننا قد عشنا عمليا في ظل عمليات الارهاب طوال عدة الاسبوعين السابقين على ميعاد الذكرى وحتى الان والتي تمثلت في استدعاءات مباحث امن الدولة للفلاحين بالجملة وارهابهم وتهديدهم في محاولات فاشلة لمنعهم من اقامة ذكرى الشهيد صلاح حسين .

ان قوات الامن المركزي باحتلالها قرية كمشيش في يوم الذكرى وحشدها بكل هذا العدد من القوات قد اعطت حركة الفلاحين في كمشيش وصفها وقدرها الصحيح وحجمها الحقيقي وكذبت الادعاءات الباطلة القائلة بان المبعدين هم المحرضون للاحداث بكمشيش وهذا اعظم تكريم للشهيد صلاح حسين في يوم ذكراه .

يا جماهيرنا ،

اننا نؤكد ان كل الشرفاء الذين منعتهم قوات الامن من دخول كمشيش بموقفهم هذا قد شاركوا في اقامة مؤتمر الذكرى كما لو انهم احتفلوا بها في مصانعهم وجامعاتهم وحقولهم استمرارا للمسيرة النضالية للشعب المصري .

ان كل الجماهير العامدة للبطش والارهاب بكمشيش طوال تاريخها حتى الان تعاهدكم على الاستمرار في هذه المسيرة للمشاركة في تحرير الارض والقرار الديمقراطية الحقيقية وتحقيق العدالة الاجتماعية غير المزيفة .

عاشت ذكرى الشهداء حية في ضمير شعبنا

عاشت وحدة العمال والفلاحين والطلبة

كل الديمقراطية للجماهير .. كل النفاني للوطن

فلاحو كمشيش »

رسالة الى السادات من اليمين المصري الجديد والتقليدي

اما الوثيقة الثانية فهي رسالة اخرى الى السادات مشابهة للرسالة التي نشرتها الصحف اوائل الاسبوع الحالي ، وهي ادق من الرسالة المنشورة في التعبير عن التكتيك المرحلي المركز لليمين داخل مصر ، في محاولاته لاحتواء السلطة القائمة احتواء كليا وفهم علاقات الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي بشكل خاص والمعسكر الاشتراكي بشكل عام ، وعزل مصر عزلا فليميا كاملا عن الامة العربية ..

تقول الرسالة :

« ان الولايات المتحدة الامريكية ، احدى الكبريين ، تقدم لاسرائيل من العون القدر الذي يأذن لها بالاصرار على العدوان ويغريها بالمزيد

« ان الاتحاد السوفياتي ، القوة الكبرى الاخرى ، تقدم لنا من العون الذي لا يأذن حتى اليوم بتحرير الارض واسترداد الحق ..

« ان حسابات المعركة بمفي ان تراجع على هدي امكانيات مصر وحدها ، لقد عادت مصر الخالدة تحارب من اجل استقلالها في جميعين : العدو الاسرائيلي ومطامع الدول الكبرى .

« وآن الاوان من ثم لمراجعة سياسة الاسراف في الاعتماد على الاتحاد السوفياتي ..

« وليس يدور في خلد احد ما ان الخط السياسي المقترح يمكن ان يتم بعجلى غير متأنية او بأسلوب غير محكم الاعداد والتنفيذ ..

« ان التحول الى ذلك بمفي ان يستوفي حطه من الوقت ومن الاعداد المحكم والحكيم ، ان امنه وضمانه وحدوده تكمن كلها في سلامة الخطوات التكتيكية المعادة له ودقتها .. وآن الاوان ، اذن ، كي تعود مصر الى منطقة الامان بين القوتين الكبريين » .

وتختتم الرسالة بالدعوة الى تشكيل « جبهة وطنية » من كل الشخصيات « الوطنية » في مصر .. مرفوقا ذلك كله بالاشادة بسياسة السادات وحكمته ..

اما الموقعون على الرسالة فهم :

١ ـ عبداللطيف البغدادي ، ٢ ـ كمال الدين حسين ، ٣ ـ احمد الشرباصي (وزير اشغال سابق) ، ٤ ـ دكتور مصطفى خليل (وزير مواصلات سابق ورئيس هيئة الاذاعة والتلفزيون ابان وجود هيكل وزيرا للارشاد) ، ٥ ـ عبدالخالق الشناوي (وزير ري سابق ونقيب المهندسين حاليا) ، ٦ ـ عصام الدين حسونة (وزير العدل السابق ـ من مجموعة المشير عامر) ، ٧ ـ مدكور ابو العز (قائد الطيران السابق ، وقبلها محافظ اسوان) ، ٨ ـ دكتور رشوان فهمي (نقيب الاطباء السابق ، كان موضوعا تحت الحراسة) ، ٩ ـ صلاح دسوقي (محافظ القاهرة سابقا ، سفير مصر في هلسنكي . ابعد عن منصبه بعد مؤامرة الاخوان المسلمين عام ١٩٦٥ نظرا لاتصاله بهم) . ١٠ ـ احمد كمال ابو الفتوح (احد ضباط المخابرات السابقين) .

مصير مجهول لعدد ممن اطاح بهم انقلاب السادات

اطاح انقلاب السادات في العام الماضي بعدد كبير من المسؤولين والموظفين، اشرد عدد كبير منهم ، كما سبق للسجن عدد اخر ، لكن المحاكمات التي اعلن عنها لم تشمل جميع المعتقلين ، في الوقت الذي تؤكد فيه اجهزة الاعلام المصرية انه لا يوجد اي معتقل سياسي ، وهذا ما يدفعنا للتساؤل عن مصير الاشخاص الواردة اسماؤهم ادناه وقد اكدت لنا رسالة من مصدر مطلع وموثوق انهم يعانون من السجن والقمع او الاحتجاز او الاقامة الجبرية او المراقبة المستمرة .

محمود امين العالم (رئيس مؤسسة المسرح) فاروق خورشيد (مدير اذاعة الشعب) . محمد امين حماد (رئيس هيئة الاذاعة والتلفزيون) . احمد جندي (مدير امن التلفزيون) . صلاح زكي (مراقب اخبار التلفزيون) . سيد الغضبان (مدير البرامج الثقافية بالاذاعة) . اسحاق حنا (مدير اخبار الاذاعة) . سعد غزال (مدير اخبار صوت العرب) . فتحي غزال (رئيس تحرير الجمهورية) . احمد حمروش (رئيس تحرير روز اليوسف) . محمد عودة (صحفي بالجمهورية) . عادل حسين (صحفي بالاخبار) . فتحي الديب (امين مباشق طرابلس) . د. مفيد شهاب (امين منظمة الشباب) . علي نور الدين (النائب العام ورئيس نيابة امن الدولة) . اللواء زهدي (مدير المباحث العامة) . كمال الخناوي (وكيل مجلس الامة) . علي السيد علي (وكيل مجلس الامة ـ عمال) . صبري مبدي وعبد الهادي ناصف ، جابر عبدالعزيز ، محمد البدوبي فؤاد ، حمدي حراز (اعضاء مجلس امة) . محمد توفيق (محافظ الفيوم) كمال حميدة (محافظ اسيوط) . عادل حمروش (رئيس اتحاد طلاب الجمهورية) . علي زين العابدين (مدير للنفل) . حلمي السعيد (وزير الكهرباء) . د. ابراهيم سعدالدين (محرر بالطليعة) . منير حافظ (وكيل وزارة الارشاد) . حمدي عاشور (وزير الحكم المحلي) .

صدر اليوم

يطلب من "الهدف" أو من المكتبات

حاول النظام أن يجعل من أول أيار غطاء مزيفاً لآلية الاستغلال الجشع

انسم عبد العمال في اول ايار بطابع خاص هذه السنة نظرا لما جرى في ذلك اليوم فيكواليس العادة التعاسين والهيئات الاقتصادية والجارية وكيف لعب الدولة دورا خطرا لجميع وتعزيم هذه المناسبة بالوطواظ السافر مع ارباب العمل والهيئات التجارية والاقتصادية وبقاضي العادة التعاسين عن كل ما حدث وما سيحدث لطعن الحركة العمالة في الظهر ولحويل دورها الاساسي في بناء المجمع والاقتصاد والصناعة الوطنية وتخديرها بنسى الوسائل الممكنة حيال نفعها العارمة على الغلاء والانجبارات الباهظة وتجميع مطالبيها وحقوق العمال في الصانع وفي شتى المرافق الاقتصادية .

والممكن قوله بادىء ذي بدء ان الشغيلة لم تحتفل بعيدها هذه السنة بعد ان كانت تحتفل به كل سنة في كل المناطق وفي كل المصانع رغم ارادة ارباب العمل الذين كانوا يعملون جهدهم لافشال احتفالات الطبقة العاملة في اول ايار . وهذه السنة بالذات نواطات السلطة الحاكمة بالاتفاق مع الرأسماليين لتفشيل احتفالات العمال ، ونولت الاجهزة الرسمية من وسائل الاعلام الى وزارات الدولة القيام بالترتيبات اللازمة ضمن خطه مدروسة لاستبدال عيد العمال العالمي بعيد العمل واستبدال احتفالات العمال باحتفالات رسمية وشبه رسمية في الفنادق الكبرى في العاصمة كانت تلمع فيها بدل سواعد الشغيلة المنتجة ، ازرار بزات الاغنياء والرسميين .

ومن الطبيعي ان تقوم اجهزة الاعلام الرسمية بحملة واسعة لشرح منطق السلطة الحاكمة الذي يقول بان لبنان اتخذ خطة منظمة العمل الدولية خطة رسمية له ، واخذ مفكرو الرأسمالية ومحاموها اللبنانيون يظهرون براعتهم في التنميق الكلامي والتخدير الاعلامي ومنهم الدكتور عفيف الزيناتي الذي شرح في الاذاعة ثم في الوكالة الوطنية للاعلام خطة الدولة التي "ترمي الى وضع « التركيب البنيوي الثلاثي (عمال ـ اصحاب عمل ـ دولة) في فكرة المشاركة اي الحوار الثلاثي البناء في سبيل ازالة التناقر القائم بين هذه العقيم واستبداله بالمنافسة المبدعة الخلاقة والتعاون الخير بين الافراد والجماعات تمشيا مع تقاليد تاريخنا اللبناني العرق » .

وظهرت خطة الدولة هذه جلية في الاول من ايار بهدف تطويق كل تعامل عمالي ، وكل انتفاضة عمالية تدعو الى رفض العلاقات الحالية المستحكمة بين السلطات العليا (دولة ـ ارباب عمل) وبين الطبقة العاملة ، وهذه الخطة السافرة التي وضعتها الدولة رسميا لا بد من ان تصل بنا الى النتائج التالية :

■ ١ ـ يتكلم السيد زيناتي ثم الدكتور فرحات من وزارة العمل عن العلاقة الجديدة بين العامل ورب العمل وبينون تلك العلاقة على علاقات عمل جماعية وتشاور بين اصحاب العمل والعمال وخلق حزام من الالفة المشتركة عن طريق الخدمات الاجتماعية والفردية ، واخيرا ارتباط هذه العلاقة في العمل ارتباطا وثيقا بما انتشر من افكار العدالة الاجتماعية ، وبذلك تكون الدولة قد وضعت نفسها في صلب خطة تقدم خدمة جلى لارباب المصالح ، وشهادة من الدرجة الاولى لارباب « الاقتصاد الحر » لتمييع قضايا العمال وحقوقهم . فالحديث الذي تتفنى به السلطة الحاكمة ، نفت به الكثير من الدول وخاصة الكثير من الدول الاوروبية الرأسمالية وسمعت لتحقيقه ، ولكن ذلك لم يكن سوى تلبية لرغبات الرأسماليين وارباب النهب والاستغلال . والسؤال الى منظري السلطة الحاكمة التي تتولى الدفاع عن ارباب الاقتصاد والرأسمالية هو : ما رأيهم بمصنع واحد من مصانع ارباب الاقتصاد ينتج فيه العامل يوميا ما يقرب الالف ليرة لبنانية من عمله مقابل نصف ليرات وذلك منذ سنوات بينما يذهب الباقي من الارباح الى جيوب الاحتكاريين ؟

وبتمادي منظرو السلطة الحاكمة في الدفاع عن « الاقتصاد الحر » ومنافعه فيذكر الدكتور زيناتي ان دخل الفرد اللبناني بلغ حوالي ٦٠٠ دولار في السنة اي ما يقرب الالفي ليرة متناسيا (كما يتناسى محامو الرأسمالية) انه اذا وضعنا في الحساب ان هناك ٤٪ منهم ما يقرب ٤٥٪ من الدخول العام ، وان هناك قسم ثان ـ ٢٢٪ ـ يحصلون على ٣٥٪ منه بينما الاكثرية الساحقة في هذا البلد التي تتألف من الفلاحين والشغيلة الموسميين والعمال ـ ٧٤٪ ـ لا تحصل على اكثر من ٢٠٪ من المدخول فكيف يحق له والمنظري التخدير ان يضعوا هذه الارقام ويميعوا بها قضايا الطبقة العاملة وحقوقها؟

■ ٢ ـ واذا كان هناك مجال واسع للكلام عن واقع العامل اللبناني ومصائبه مع رب العمل، فان موقف السلطة الحاكمة هذا يثير الاستغراب والاستنكار في الوقت ذاته وخصوصا في هذا الوقت بالذات . في الوقت الذي تتفنى السلطة الحاكمة بنشاطاتها في تعزيز الضمان الصحي والاجتماعي وفي الدفاع عن حق العامل (؟) نرى من جهة ثانية عبر هذه الممارسات ان طبيعة السلطة الحاكمة وطبيعةالبورجوازية الكمبرادورية والتجارية لا تخلف ابدا ، بل ان هذه الطبيعة الجزئية التي قامت السلطة الحاكمة بتحقيقها ما كانت يوما الا لتعزيز الاحتكار والتجارة ولطن العامل في الظهر مع حقوقه ومطالبه .

فالقول هنا ليس جزافا بل هناك حقيقة لا بد من قولها في وجه السلطة الحاكمة ، في وجه الدولة الرأسمالية : دولة « الاقتصاد الحر » التي تقوم بخدمة الرأسماليين والمحتكرين والمستثمرين الاجانب والمحليين الذين ينهبون العامل اللبناني بدافع تعزيز وضمان وجود الرساميل الاجنبية ، هذه الحقيقة هي ان هذه « الكلاب » الجزئية جدا ، التي يتغنى بها النظام ليلا ونهارا من خلال الاذاعات والتلفزيون والصحف الماجورة لا تساوي نقطة من قيمة انتاجهم من جهة وتخفي وتضعحل بل لا تساوي شيئا وتصبح تخديرا واستهزاءا باستهزاء امام موجة الغلاء العارمة التي رفعت الاسعار بنسبة ٢٨٪ خلال اقل من ثمانية عشر شهرا ، حسب ارقام الاتحاد العمالي العام ، وحسب نشرات وزارة التصميم ذاتها .

وتأتي الدولة بعد هذا كله وكأنها اوصلت للعامل كل حقوقه في ظل نظام الاقتصاد الحر ، تضغط على القادة النقابيين بعدم الاحتفال واسما بعيد العمال كي لا تساعد العمال على الشعور بالتضامن البروليتاري ، والاضطهاد الطبقي الذي يعانون منه .

فهي من جهة تدعو الى العدالة الاجتماعية على لسان منظريها ومخدري الطبقة العاملة ، وتقوم بتغطية العمليات الاحتكارية الاستغلالية التي يمارسها كبار التجار وارباب الاقتصاد ، فعيد العمال اصبح عيدا هوائيا « للعمل » على حد ما تشير اليه ملصقات الدولة .. « لاننا كلنا عمال عند رب عمل واحد هو لبنان » وبذلك يتم تمييع التناقض الطبقي وازالته عبر ملصقات الجدران وبعض المحاضرات والندوات التي وصلت بعض الكلمات منها الى العمال ليقولوا ان الدولة ذكرتهم في عيد الاول من ايار !

وكتبت احدى الجرائد اليومية تقول عن ذلك : « الواقع ان تقزيم احتفال الاول من ايار ليس من باب تقصير ارباب العمل والهيئات الاقتصادية بل استجابة لرغبات رسمية معينة » .

معنى ذلك ان تواطؤ الدولة مع البورجوازية المالكة اصبح واضحا جدا في الخطة المشتركة التي وضعها هذا الحلف الثنائي في وجه العمال، ومع ذلك ان القيادة النقابية تحت ضغط من هذا الحلف قد تواطأت هي الاخرى لتفشل اعياد واحتفالات الاول من ايار ودفع دور العمال ونضالهم المطلبي الى الوراء ، وقد ظهر هذا في عدة امور :

١ ـ امتنع الاتحاد عن اقامة ندوات وخطب في كافة المناطق اللبنانية ، وحشد القوى العاملة من اجل توعيتها ودفعها الى الامام رافعة رأية استقلاليتها وصمودها ونضالها ، واكتفى بحفلة خطابية في مركزه الذي لا يتسع لاكثر من ٣٠٠ شخص حضرها رجالات لا علاقة لهم بالعمال .

٢ ـ وبقي قضايا اخرى اهمها وحدة الحركة النقابية ، ومواقف القيادة ، والعلاقة بين القاعدة والقيادة ، او الهوة السحيقة بين القيادة والقاعدة العمالية . قدور النقابة ، والحديث هنا خلافا لما تشيعه اجهزة الاعلام وما تتفنى به ، لم يكن يوما ذا مستوى نقابي او نضالي بل اشتهر القادة النقابيون بالتراجع وبالسقوط امام السلطة الحاكمة والاكتفاء بمكاسب اقل من جرئية او بعض المكاسب التي لا تعني شيئا مطلقا كما حدث في ايار الماضي وفي اوائل السنة الحالية .

فارتفاع الاسعار وغلاء المعيشة بنسبة ١٢٪ خلال ثلاثة اشهر لا يعني الشيء الكثير لدى القادة النقابيين ، بل الذي يهمهم وهذا ما جهر به العديد من العمال « هو رضى ارباب العمل عليهم ورضى الدولة فوق ذلك ، وحفنة من الليرات تدخل جيوبهم ثمنا لسكوتهم وولائهم » .

وعلى ذمة الادارة المركزية للاحصاء ارتفعت المعيشة بنسبة ٧٪ بينما يقول الاتحاد العام وصحيفة « النهار » مثلا ان المعيشة ارتفعت بنسبة ١٢٪ . فالعامل الذي يحصل على ٢٠٠ ليرة شهريا يدفع ٢٥٪ منها ايجارا لبيته ، و ٤٢٪ ثمنا لطعامه وطعام امرأته وستة اولاد و ٢٠٪ ثمنا للكهرباء والمياه ، وهكذا وبال : ٣٪ الباقية سيدفع الضرائب والرسوم وتكاليف مدرسة اولاده وتطبيبهم والدواء عدا تنقلاته والثياب التي تحتاج اليها العائلة والحاجات الاولية الضرورية التي تلزم بيته .

فاذا اخذنا احد المصانع حيث يعمل اكثر من ١٨٠٠ عامل اكثريتهم ١٥٠٠ لا تحصل على اكثر من ٢٠٠ ليرة لبنانية او ما يقرب ذلك ، فمعنى هذا ان هناك ١٤٠ عائلة فقرة تأكل يومها بينما يرتع صاحب المعمل من الارباح التي يجنيها في فصوره الفخمة وفي تنقلات سياحية على حساب انتاج العمال الماسكين !

هذه هي خطة النظام الرأسمالي ، خطة الاحتكار لتجهيل اكبر عدد من ابناء الشغيلة ، في نشر الغلاء والاحتكار على اوسع الصور وفي التشديد على تخدير الشعب ونهبه وفي الاخير تقسيم لبنان بارضه وخيراته بثرواته وجنائته مرابعة بين الاربعة مائلة الحاكمة سعيدا في الحكم وخارج الحكم ، هذا عدا تأمين الارباح الاسطورية لاهل نظام « الاقتصاد الحر » من المحتكرين والمستوردين ، وبذلك يكون الاول من ايار هذه السنة قد اتخذ صفة جديدة وطبيعة متجددة بان اصبح يوم انتصار « الهيئات الاقتصادية » الرأسمالية على العمال ، وتكريس تمييع القضايا المطلبية الى اجل غير مسمى ، ونظل الجماهير الشعبية هي القوة الوحيدة القادرة على ضرب هذا النظام الذي يعمل المستحيل لاستغلالها وسحقها .